

إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

1- نحن، المشاركون في المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، وقد اجتمعنا في مقرّ الإسكوا ببيت الأمم المتحدة في بيروت من 8 إلى 10 تموز/يوليو 2004، نذكر بقرارات الجمعية العامة 100/52 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1997، و231/52 المؤرخ 4 حزيران/يونيو 1998 بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل، و142/58 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2003 بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، و148/58 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2003 بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن دور المرأة في صنع السلام، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000، ولا سيما الهدف الثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2- إننا نشير إلى أن عقد المؤتمر الإقليمي العربي "عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام" يأتي عملاً بقرارات الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة تقييم ما أنجز خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين، وذلك لتقديم النتائج إلى لجنة وضع المرأة التي ستعقد دورتها التاسعة والأربعين في نيويورك من 28 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس 2005، ولحظها في الوثيقة الشاملة التي ستعدها اللجنة، والتي سترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تتسنى الإحاطة علماً بظروف المنطقة وحاجاتها.

3- إننا نلاحظ استمرار عدم الاستقرار في المنطقة العربية التي عانت طوال عقود من صراعات وتوترات. فهي من أكثر مناطق العالم تعرضاً لحروب ونزاعات مسلحة لا تؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تهدم ما يُحرز فيها من تقدم. وهناك دلائل تشير إلى أن تعاظم المخاطر الإقليمية، وانخفاض معدلات الاستثمار، واستمرار التباين بين رأس المال المادي والبشري، جميعها عوامل تساهم في تخفيض مستويات النمو.

4- إن مؤتمرنا اليوم يُعقد في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهوراً على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للمرأة الفلسطينية، بل للشعب الفلسطيني برمته. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر بمصادرة الأراضي والاستيطان، وهدم المنازل وجرف الأراضي الزراعية، ونقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري. كما إن الشعب العراقي يعاني الآن من الاحتلال كما عانى من الحروب المتكررة، ويفتقر إلى الأمن والاستقرار، ووضع الشعبين السوري واللبناني اللذين يواجهان احتلال أجزاء من أراضييهما.

5- إن اختيار "الدعوة إلى السلام" شعاراً للمؤتمر جاء تجسيداً لأوضاع المنطقة وظروفها الخاصة وتعبيراً عن رغبة شعوبها في العيش في سلام واستقرار وفي حياة أفضل، لا سيما وإن الاهتمام تركز طوال السنوات الماضية على المساواة والتنمية بينما لم يحظ السلام بالاهتمام الكافي. وفي هذا الصدد، نرى أن العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية لا يمكن أن يسير بالشكل المطلوب دون إحلال السلام القائم على الحق والعدل والشرعية الدولية، وبالتالي الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

6- إن من دواعي التفاؤل، في هذه الظروف، أن تكون حالة المرأة موضوعاً تعالجه معظم مبادرات الإصلاح الإقليمية والوطنية. ففي القمة العربية التي عُقدت مؤخراً في تونس، التزمت الدول العربية بدعم حقوق المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مداولات وإعلانات الإسكندرية وصنعاء والدوحة وببيروت شدد ممثلون عن منظمات غير حكومية معنية بالمرأة وأوساط أكاديمية وأحزاب سياسية مختلفة على أهمية تمكين المرأة، مما يبين أن هذه القضية أصبحت عنصراً أساسياً في الرؤية العربية للإصلاح.

7- لقد ألقى هذا المؤتمر الضوء على التقدّم الذي أحرزته دول المنطقة نحو تطبيق الالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، حسبما أوضحتها ردودها على الاستبيان الذي وجّهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن.

8- نلاحظ، في هذا السياق، أن الإنجازات شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وإنشاء آليات تهتم بقضايا المرأة، بما في ذلك وزارات ومجالس وهيئات ولجان، وحصول المرأة في بعض البلدان على حقوقها السياسية، وتخصيص حصص للمرأة في المجالس النيابية في بعض البلدان أيضاً، وتصديق 17 دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

9- إننا نسلم بأن نتائج الاستبيان أوضحت كذلك وجود تحديات تتطلب المزيد من العمل والجهد، منها الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والعنف ضد المرأة، بما في ذلك الأثر السلبي للإرهاب على تقدم المجتمع عامة والمرأة خاصة، والتمييز في بعض التشريعات، وخاصة قانون العقوبات، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية. كما أوضحت النتائج أن المرأة في المنطقة العربية لا تزال تعاني من مشاكل الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة، وغياب الإحصاءات الدقيقة المصنفة حسب نوع الجنس.

في ضوء هذا التحليل، نرى أن التصور المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يستلزم ما يلي:

10- حث الحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج لتمكين المرأة تواكب أولويات ومتغيرات السياسات العامة على الصعيد الوطني، بحيث تؤدي خلال العشر سنوات المقبلة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

11- العمل على زيادة الميزانيات والموارد البشرية المخصصة للسياسات والبرامج والآليات الوطنية المعنية بالمرأة وربط هذه الميزانيات بالميزانية العامة؛

12- تحليل ومعالجة المؤشرات التي تدل على وجود فجوة تفصل بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع في مجال التمثيل النيابي، فعلى الرغم من الاعتراف بحق أساسي للمرأة والرجل في المشاركة السياسية، لا يزال التمثيل النيابي للمرأة رمزياً أو معدوماً؛

13- الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير ما ينطوي على تمييز منها، والعمل على تفعيل وتطبيق القوانين النافذة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالأحزاب والنظم الانتخابية لتفعيل دور المرأة، وخاصة فرض نسبة من قوائم الترشيح في الأحزاب لصالح المرأة، وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات الرسمية وخاصة التشريعية منها، بهدف ضمان زيادة مشاركتها في العمل السياسي؛

- 14- إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس تشمل المشاريع والبرامج التي تعنى بقضايا المرأة في الدول العربية لتسهيل تبادل المعلومات والمقارنة مع وضع المرأة في الدول الأخرى؛
- 15- إنشاء مرصد وأجهزة للإنذار المبكر لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة والفتاة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها؛
- 16- إزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة في بعض المناطق، وذلك من خلال ربط قضايا المرأة بالقضايا والسياسات العامة واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالحها والتشديد على تبيان انعكاسات هذه السياسات على مصالحها؛
- 17- التأكيد على دور المرأة في تعزيز مفاهيم السلام والحوار الذي تصبو إليه الدول العربية، فالمساواة والتنمية لا يتحققان في انعدام السلام، والتأكيد على حاجة المرأة العربية إلى السلام والأمن والاستقرار، إذ إن العقبة الأساسية أمامها تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد؛
- 18- تضافر جهود الرجل والمرأة لإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراج مفهوم الجنسين في السياسات التنموية؛
- 19- إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة وتشجيعهما على دخول مجال العلوم التطبيقية، وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتكرّس الصورة النمطية السلبية عنها؛
- 20- تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية والارتقاء بأدائها؛
- 21- حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي ما زالت المرأة تعاني منها؛
- 22- إيلاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشتها، ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الأمية وتأهيل المرأة وتدريبها مهنيًا، وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها؛
- 23- الاهتمام بقضايا وحاجات المرأة المسنة والمعوقة وتغيير الصورة المجتمعية عنهما وتشجيع مشاركتهما في النشاط التنموي؛
- 24- وضع برامج توعية لتعريف النساء والرجال والشباب بحقوق المرأة الشرعية والقانونية وبأهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع؛
- 25- مواصلة العمل على زيادة الوعي وتغيير الذهنية السائدة لفئات المجتمع المختلفة، ولا سيما الشباب، بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وإحداث تغيير في المفهوم الثقافي بهذا الشأن، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة واضطلاع المنظمات غير الحكومية بدور هام في ذلك؛

26- تفعيل شبكة البرلمانيات العرب عن طريق إصدار نشرة لتبادل التجارب وتسهيل التواصل وتحقيق التضامن فيما بينهن وبين البرلمانيات في الدول الأخرى بغرض التوعية بقضايا المرأة العربية وتحقيق التكاتف بشأنها، والعمل على أساس التعاون والتنافس البناء سعيًا إلى مشاركة أفضل في الحياة السياسية؛

27- حث النساء والاتحادات النسائية على تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها طبقاً للقانون والدستور والاتفاقيات ذات الصلة، والجرأة في متابعة قضاياها أمام المحاكم المحلية لوقف الانتهاكات التي تمسّ حقوقها؛

28- مطالبة الاتحادات النوعية والمهنية والنقابات العمالية بضرورة إشراك المرأة في أنشطتها وفي تولي المناصب فيها وحث المرأة على ضرورة المشاركة في هذه المؤسسات والمساهمة الإيجابية والفعالة فيها؛

29- تعديل القوانين الموجودة وسن قوانين جديدة تنظّم عمل المنظمات غير الحكومية على نحو يضمن لها حرية النشاط ويوفر لها الدعم السياسي اللازم ويساهم في خلق مناخ ثقة بينها وبين الجهات الحكومية المعنية؛

30- مواصلة بناء علاقات الثقة والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية على أساس التكامل والتعاون وإبداء الرأي في الاستراتيجيات والخطط وفي مشاريع القوانين والبرامج المتعلقة بالمرأة ورصد ومتابعة تنفيذها، ودعوة هذه المنظمات إلى المشاركة في عضوية الوفود الرسمية إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية وفي إعداد التقارير وأوراق العمل لهذه المؤتمرات؛

31- مساندة ودعم المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في خدمة المجتمع والمرأة وإزالة القيود الإدارية التي تعوق اضطلاع تلك المنظمات بالدور المطلوب منها لتحقيق نقلة نوعية في أنشطتها بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الرعوية الاجتماعية، بل يشمل أنشطة الدعوة وبرامج التوعية في المشاريع التنموية؛

32- إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة لتبادل التجارب والخبرات وللتعريف بقضايا المرأة العربية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ولتفادي الازدواجية في العمل ولتحقيق أكبر فائدة منه؛

33- تغيير الصورة السلبية عن المرأة العربية في الإعلام وذلك بوضع برامج إعلامية تشمل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل الاتصال المباشر؛

34- تعميم التغطية الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تشوه صورة المرأة العربية، على أوسع نطاق بما في ذلك المناطق الريفية والنائية وإعطاء الخطاب الإعلامي الموجه إلى الخارج الاهتمام الكافي لتغيير هذه الصورة؛

35- رصد التجارب النسائية الإعلامية الناجحة لإبرازها وتعميمها وعلى وجه الخصوص التجارب النضالية في ضوء تجربة المرأة العربية في الفضائيات وتغطية مناطق النزاع المسلح والحروب، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك؛

36- إنشاء تجمّع للإعلاميات العرب لتيسير التواصل بين الإعلاميات ومع الأطراف الأخرى؛

37- إنشاء كليات للإعلام ومراكز لتدريب المرأة في الدول التي لا توجد فيها هذه المؤسسات؛

38- مطالبة الحكومات بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة والممارسات المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة وتنتقص من حقوقها ومساواتها بالرجل وتشوه صورتها؛

39- عقد ورشات عمل وندوات في الإسكوا تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني؛

40- قيام الإسكوا بإعداد دليل شامل يتضمن أسماء الشخصيات الفكرية والإعلامية والباحثات بغرض استضافتها في الأوساط الإعلامية؛

41- التنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بشأن إعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين لكي يُضاف إلى تقرير الحكومات؛

42- قيام الإسكوا بتنظيم لقاءات مع المجالس النيابية العربية والاتحادات والجمعيات المعنية بالمرأة، وكذلك بتنظيم منتدى عربي دولي يضم النساء الآسيويات للاستفادة من تجاربهن وكيفية وصولهن إلى المراكز العليا، وإعطاء المرأة فرصة لإبداء وجهة نظرها في جلسات الاستماع التي تعقد في المجالس النيابية الأوروبية.